

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 356 لسنة 1989 بشأن بعض
الضوابط الخاصة بتصحيح اوضاع
الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 2
السنة الثامنة والعشرون

منتدى نادي الطفل والاسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرف الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (356) لسنة 1989 م

بشأن بعض الضوابط الخاصة بتصحيح أوضاع
الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على القانون رقم (60) لسنة 1976 م بشأن الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم (13) لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية وتعديلاته ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (572) لسنة 1987 م باعادة
تنظيم امانة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،

قررت

مادة (1)

تتكون الجمعية التعاونية الاستهلاكية من عدد من الاسر لا تقل عن
خمسين اسرة ،

ويقصد بالاسرة فى هذا الشأن عدد الافراد الذين يشملهم كتيب العائلة •
ويقتصر نشاط الجمعية التعاونية الاستهلاكية فيما تؤديه من خدمات
على اعضائها المساهمين فقط •

ولا يجوز للاسرة باى حال من الاحوال المساهمة فى اكثر من جمعية
تعاونية استهلاكية واحدة •

مادة (2)

يتكون رأس مال الجمعية من عدد غير محدود من الاسهم ويشترط الا تقل
قيمة السهم عن (5) خمسة دنانير ، وتتحدد المساهمة بعدد افراد الاسرة بحيث
لا يقل نصيب الفرد منها عن سهم واحد •

وتدفع قيمة الاسهم بالكامل عند الاكتتاب •

مادة (3)

تقسم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الى نوعين :-

1 (الجمعيات المكانية : وترتبط بالمكان الذى تزاوول فيه نشاطها •

2) الجمعيات النوعية : وترتبط بجهة عمل المساهمين .

مادة (4)

تكون المساهمة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية باسماء ارباب الاسر من المواطنين الليبيين المتحصلين على كتيبات عائلة ، وغيرهم من المقيمين المتحصلين على جوازات سفر .

وتقتصر المساهمة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المكانية على المواطنين الليبيين والعرب فقط .

وتكون المساهمة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية النوعية للمواطنين الليبيين وغيرهم من العاملين العرب والاجانب .

ويجب على الجمعية التعاونية الاستهلاكية مسك السجلات التنظيمية الخاصة بالاعضاء مثبتا فيها اسم العضو وعدد افراد اسرته وعدد الاسهم وقيمتها ورقم كتيب العائلة او جواز السفر ومكان وتاريخ صدور اى منهما .

مادة (5)

على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ضرورة اعتماد قوائم المساهمين من ابناء اللجان الشعبية للمحلات التابعين لها بالنسبة للجمعيات المكانية ، ومن المسئول الاعلى لجهة العمل الذي تتبعه الجمعية بالنسبة للجمعيات النوعية .

ولا يجوز تسجيل الجمعية التعاونية الاستهلاكية الا اذا كانت قوائم المساهمين بها معتمدة على النحو الموضح في الفقرة السابقة .

مادة (6)

يجوز لعضو الجمعية في حالة انتقال مقر اقامته او عمله سحب مساهمته في الجمعية التعاونية التي يساهم فيها والمساهمة في جمعية جديدة تتناسب مع مقر اقامته او عمله الجديد .

ولا يتم التسجيل في الجمعية الجديدة الا بعد ان يتقدم بما يفيد شطب قيده في الجمعية السابقة وذلك بشهادة صادرة منها .

مادة (7)

تتولى اللجان الشعبية للاقتصاد والتجارة الخارجية في البلديات موافاة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية بقوائم المساهمين في

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الواقعة ضمن نطاقها الادارى معتمدة وفقا لاحكام المادة (5) من هذا القرار على أن تتضمن تلك القوائم اسماء المساهمين وعدد افراد اسرهم وعدد وقيمة الاسهم المساهمين بها وارقام كتيبات العائلة أو جوازات السفر .

وتتولى اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية مراجعة تلك القوائم واشهار الجمعيات التى تبين صحة اوضاعها بنشرة خاصة أو بالصحف اليومية .

مادة (8)

لايجوز للجمعية التعاونية الاستهلاكية ممارسة النشاط الا بعد حصولها على اذن بذلك يصدر عن اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية .
وتسرى صلاحية الاذن المشار اليه لمدة سنة تجدد سنويا من قبل اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة الخارجية فى البلدية بعد ان تقدم لها الجمعية قوائم مساهميتها معتمدة وفقا لاحكام هذا القرار .

ولا يعفى الاذن المشار اليه فى الفقرتين السابقتين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من الحصول على الترخيص اللازم لمزاولة عملية التوزيع .

مادة (9)

على ادارة التسويق الداخلى بامانة الاقتصاد والتجارة الخارجية تجميع ما يحال اليها من قوائم من مختلف البلديات وفهرستها وفقا للبلديات الواردة منها واحالتها الى الحاسب الالى لمراجعتها والتأكد من عدم تكرار قيد المساهم فى اكثر من جمعية واحدة واعداد الاحصائيات اللازمة على مستوى الجماهيرية .

مادة (10)

على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ضرورة تسجيل السلع الاستهلاكية المعمرة التى تصرفها لمساهميها فى كتيبات استهلاكهم وتسجيل السلع الاخرى فى بطاقات العضوية التى تصرفها لهم .

ويكون صرف السلع للمساهمين بحسب توفرها وفقا لعدد افراد الاسرة .

مادة (11)

تنشأ بامانة الاقتصاد والتجارة الخارجية لجنة مركزية يناط بهامتها متابعة

تسجيل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى اللجان الشعبية للاقتصاد والتجارة الخارجية فى البلديات والاطلاع على السجلات والمستندات وقوائم المساهمين المودعة هناك والتأكد من سلامتها ودقة بياناتها وفقا للتشريعات النافذة وتقديم تقارير المتابعة اللازمة عن ذلك ، والابلاغ عن المخالفات التى يتم اكتشافها للعمل على تصحيحها ، كما يحق لها التفتيش المباشر على الجمعيات والتأكد من سلامة وضعها واداء وظيفتها .

وتتولى اللجان الشعبية للاقتصاد والتجارة الخارجية فى البلديات مهام الاشراف والرقابة على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التى تقع ضمن نطاق اختصاصها واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تطبيق التشريعات النافذة

مادة (12)

على الجمعيات العمومية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية المبادرة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح أوضاع جمعياتها وفقا لاحكام هذا القرار ، واختيار لجان ادارية جديدة لهذه الجمعيات .

مادة (13)

للجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية اذا تبين لها بعد تصحيح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لوضعها وفقا لاحكام هذا القرار ، ان عدد المساهمين فى أى جمعية يقل عن الحد الأدنى المشار اليه فى هذا القرار أن تطلب اليها الانضمام لجمعية اخرى أو استكمال الحد المطلوب من المساهمين أو دمجها مباشرة فى جمعية اخرى .

مادة (14)

على كافة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية القائمة وقت صدور هذا القرار المبادرة بتصحيح أوضاعها وفقا لاحكام هذا القرار فى موعد أقصاه 1989/6/15 م .
ويوقف تزويد الجمعيات التى لم تتقدم قبل التاريخ المذكور بما يفيد اجراء التصحيح المطلوب بالسلع .

مادة (15)

كل من يخالف احكام هذا القرار يعاقب بالمقوبات المنصوص عليها قانونا .

مادة (16)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .
اللجنة الشعبية العامة

صدر فى 29 رمضان 1398 و .ر

الموافق 4/الماء/1989 م